

## قياس السيولة باستخدام كشف التدفقات النقدية وأثرها على

### المخاطر المالية والتشغيلية وعدم كفاية رأس المال

دراسة اختبارية على عينة من البنوك المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة 2000-2020

## Measuring Liquidity Using the Cash Flow Statement and its Impact on Financial and Operational Risks and Capital Inadequacy (An Experimental Study on a Sample of Banks Listed on the Amman Stock Exchange During the Period 2000-2020)

أنوار محمد عثمان حنقة

Anwar Muhammad Othman Hanqa

باحثة أكاديمية

[anwar.m.h2024@gmail.com](mailto:anwar.m.h2024@gmail.com)

طاهر عبد السلام رجب

Taher Abdel Salam Rajab

محاضر - كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة - ليبيا

[benrajab@eps.misuratau.edu.ly](mailto:benrajab@eps.misuratau.edu.ly)

خلود عبد الله عمر أبو جبيرة

Kholoud Abdullah Omar Abu Jubaira

باحثة أكاديمية

[kholoud.a.j2024@gmail.com](mailto:kholoud.a.j2024@gmail.com)

### الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى السيولة وأثره على المخاطر المالية والتشغيلية وعدم كفاية رأس المال، ولتحقيق ذلك تم تجميع البيانات لمتغيرات الدراسة من خلال النسب المالية وقيم حقيقية موجودة بالتقارير المالية، طبقت الدراسة على عينة من البنوك المدرجة ببورصة عمان - الأردن، حيث شملت 13 بنكاً من أصل 15 بنك، خلال الفترة 2000-2020، وتوصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك أثر لمؤشر السيولة على مخاطر السيولة المقاسة بواسطة (الأصول السائلة ÷ الالتزامات)، وكذلك المقاسة بواسطة (الأصول السائلة ÷ الودائع)، في حين تبين بأن هناك أثر لمؤشر السيولة على مخاطر الائتمان المقاسة بواسطة (الالتزامات ÷ الأصول)، كما توصلت كذلك بأن ليس هناك أثر لمؤشر السيولة على مخاطر الائتمان المقاسة بكل من (التسهيلات ÷ الودائع) و(التسهيلات ÷ الأصول)، وكذلك

ليس هناك أثر لمؤشر السيولة على مخاطر التشغيل المقاسة بواسطة (مصرف التشغيل ÷ إجمالي الأصول)، في حين تبين بأن هناك أثر إيجابي لمؤشر السيولة على نسبة عدم كفاية رأس المال المقاسة بواسطة كل (حقوق الملكية ÷ الأصول)، (حقوق الملكية ÷ الأصول الخطرة) (حقوق الملكية ÷ الودائع)، وأنه لا توجد علاقة بين مؤشر السيولة ونسبة عدم كفاية رأس المال المقاسة بواسطة (حقوق الملكية ÷ التسهيلات).

**الكلمات المفتاحية:** السيولة-المخاطر المالية-المخاطر التشغيلية-عدم كفاية رأس المال.

### **Abstract:**

The study aimed to analyze the level of liquidity and its impact on financial and operational risks and insufficient capital. To achieve this, data were collected through the financial statements of a sample of banks listed on the Amman Stock Exchange, Jordan, 13 out of 15 banks were included in the study, and data was collected during the years 2000–2020. The results of the study showed that there is an impact of the liquidity index on the credit risks measured by (liabilities ÷ assets) As well as the ones measured by (liquid assets + deposits), while it was found that there is an impact of the liquidity index on the credit risks measured by (liabilities ÷ assets). In addition, it concluded that there is no impact of liquidity on credit risks in each of (facilities ÷ deposits) Also (Facilities ÷ Assets), moreover, there is no impact of liquidity on operating risks measured by (operating expenses ÷ Total assets). It was found that there is a positive impact of the liquidity index on the capital adequacy ratio measured by (equity ÷ Assets) (Equity ÷ risky assets) and (property rights ÷ deposits) Finally, it showed that there is no relationship between the liquidity index and capital insufficiency measured by equity ÷ facilities. )

**Keywords:** liquidity, financial risks, operational risks, insufficient capital

**المحور الأول: الإطار العام للدراسة:**

**المقدمة:**

تعتبر المعلومات المحاسبية المخرجات الرئيسية لأي نظام محاسبي، ولا بد لهذه المخرجات أن تتصف بخصائص الجودة التي تجعلها مفيدة للمستخدمين مما يتطلب مواكبة التغيرات في بيئة المخاطر والمعلومات وكذلك مدى جودتها لأغراض دقة القياس والتناغم مع احتياجات متخذي قرارات المستثمرين عند عرض القوائم المالية والتي منها جدول تدفقات الخزينة لما له من أهمية كبيرة نظراً لصعوبات والمشاكل المصاحبة لأساس الاستحقاق التي ترتب عليها إخفاء التدفقات النقدية، واتساع الفجوة بينها وبين صافي الربح (العسي، وآخرون، 2022).

وإزداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمعلومات الخاصة بهذه القائمة وأصبحت من القوائم الأساسية التي ينبغي على الشركات إعدادها في العديد من دول العالم، وذلك لعدم قدرة القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والأرباح المحتجزة) على توفير إجابات عن تساؤلات تتعلق بمصدر تمويل الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها شركات الأعمال، وهل يتم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية؟، وقائمة التدفقات النقدية لم تكن وليدة لحظة معينة وإنما هي خلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى ما هو عليه الآن (دحدوح، 2008).

إذ تقوم إدارات البنوك بدراسة الوضع المالي لزبائنها وتحليل مدى قدرتهم على عدم الإيفاء بالتزاماتهم اتجاه البنك المقرض، فضلاً عن معرفة مقدار السيولة المتوفرة لديهم لمواجهة طلبات وزبائنهم من المسحوبات وحجم السيولة الكافية لتمويل مشاريع المقترضين وبيان العجز أو الفائض النقدي، ولتحقيق ذلك فإنه يُعد كشف التدفق النقدي وفقاً للمعيار الدولي السابع والقاعدة المحاسبية (7) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية لأهمية المعلومات التي يوفرها هذا الكشف الذي يعد من الكشوفات المهمة والتي ينبغي إعدادها في نهاية السنة المالية ضمن الحسابات الختامية، ويوفر كشف التدفق النقدي معلومات عجزت قائمتي الدخل والميزانية عن توفيرها إذ تبين حركة النقد الخارج وتتبع حركته ومصادر تمويله (الفتلاوي، 2017).

تعتمد البنوك التجارية بصورة كبيرة على أموال الغير لتسيير نشاطها أكثر من اعتمادها على رؤوس أموالها، بحسب طبيعة العمل المصرفي الذي يعتمد على الودائع في الأساس. وبعد حدوث مشاكل في السيولة لبعض البنوك التجارية على مستوى العالم كان لابد من الاهتمام بتعزيز وتدعيم مراكزها المالية حيث بدأ الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال، والحد من المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف سواء كانت مخاطر مالية (ائتمانية، السيولة) أو تشغيلية وغير ذلك من المخاطر وتوفر سيولة كافية لدى البنوك للحد من مخاطر السيولة (محمد، 2021).

وفي هذا الصدد تهتم هذه الدراسة بمعرفة وضع السيولة في البنوك المدرجة ببورصة عمان ومعرفة تأثيرها على المخاطر التشغيلية والمالية والتي من أهمها مخاطر السيولة والتي تظهر في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، لذا يعد كشف التدفق النقدي أداة تحليلية تساعد إدارة البنك في الحصول على هذه المعلومات ووضع استراتيجيات مناسبة والتي من ضمنها وضع حد لكفاية رأس المال.

#### الدراسات السابقة:

دراسة (أحمد، 2013) هدفت الدراسة إلى أهمية تحليل مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي وتحديد مدى تأثيره على كفاية رأس المال، وطبقت الدراسة على بنك الرافدين، خلال الفترة 2005 \_ 2009، وتوصلت الدراسة إلى إظهار نتائج التحليل المالي لكل من مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي وكفاية رأس المال باستخدام النسب المالية عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة وذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها البنك.

دراسة (محمد، 2014)، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي، طبقت الدراسة على ستة بنوك سعودية، خلال الفترة 2010-2016م، توصلت الدراسة وجود علاقة معنوية لنسب كفاية رأس المال وهي: حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، حقوق الملكية إلى إجمالي القروض. وتأثيرها تأثيراً معنوياً وذو دلالة احصائية على معدلات السيولة وهي (نسبة النقدية إلى الودائع الجارية، النقدية إلى مجموع الودائع، النقدية إلى مجموع الخصوم، ونسبة التوظيف)، وأثبتت الدراسة أيضاً وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات كفاية رأس المال ومتغيرات السيولة. دراسة (فرحات، 2016)، هدفت الدراسة إلى معرفة عرض موضوع استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، طبقت الدراسة على مؤسسة البناء وال عمران أم البواقي خلال الفترة 2011-2015، وتوصلت الدراسة أنه يمكن الحصول على صافي تدفقات نقدية موجبة بغض النظر إذا كانت المؤسسة تحقق خسارة كما في حالة المؤسسة محل الدراسة أو ربح وهنا تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي. دراسة (جمعان، 2017)، هدفت هذه الدراسة لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية، وطبقت الدراسة على 12 من البنوك التجارية التقليدية والاسلامية العاملة في اليمن، خلال الفترة (2004-2013)، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة موجبة بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على رأس المال، ويوجد علاقة موجبة بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على رأس المال، ويوجد علاقة بين مخاطر اسعار الفائدة ومعدل العائد على رأس المال.

دراسة (الحريث وحزوري، 2018)، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال طبقت الدراسة على عينة من البنوك السورية الخاصة عددها أربعة بنوك، خلال الفترة 2009 إلى 2015، توصلت الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة احصائية بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال المصرفية في المصارف عينة الدراسة، وأن مخاطر الائتمان تؤثر في كفاية رأس المال ويمكن تفسير التغيرات التي تحدث في كفاية رأس المال من خلال مخاطر الائتمان ونسبة التغيير بمقدود 87%.

دراسة (فلاح، 2018)، هدفت الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، طبقت الدراسة على البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، خلال الفترة 2009 إلى 2015، توصلت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة والربحية المصرفية من جهة أخرى سواء عند قيامها بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية. وبالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية سواء، عند قيامها بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية.

دراسة (النويران، 2019)، هدفت الدراسة إلى بيان المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على تقييم السيولة من خلال نسبة التدفق النقدي، والعلاقة بين كفاية رأس المال ومخاطر السيولة، طبقت الدراسة على بنك الاسكان

خلال الفترة 2011 إلى 2015، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أظهرت نتائج كشف التدفق النقدي، وكفاية رأس المال باستخدام النسب المالية وعدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة، وذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها البنك.

دراسة (بوردر، 2019)، هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر المالية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية على الاداء، طبقت الدراسة على البنك التجاري الأردني والبنك الاسلامي الأردني، خلال الفترة 2007 إلى 2018، وتوصلت الدراسة إلى أن المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية سلبياً، الأمر الذي يؤكد على أهمية إدارة المخاطر ودورها الفعال في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

دراسة (فتدوز وموعش، 2022) هدفت الدراسة إلى اختبار أهم محددات كفاية رأس المال في المصارف التجارية المتمثلة في (الربحية، الحجم، السيولة، المخاطر) وطبقت الدراسة على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة 2010 إلى 2019، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنوك ونسب كفاية رأس المال، وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين متغير الربحية ونسبة كفاية رأس المال، وجود علاقة موجبة بين مخاطر السيولة ونسبة كفاية رأس المال، وجود علاقة عكسية بين درجة المخاطرة معبرا عنها بنسبة القروض إلى الأصول ومقياس رأس المال.

مما سبق يمكن توضيح ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تبحث بشكل متكامل عن قياس مؤشر السيولة باستخدام التدفقات النقدية وأثرها على المخاطر المالية والتشغيلية وعدم كفاية رأس المال على خلاف الدراسات السابقة التي درست نوعاً واحداً فقط من المخاطر المالية (السيولة والائتمان) وعلاقتها بكفاية رأس المال، ولم تدرس المخاطر التشغيلية (مع كفاية رأس المال)، ودرست المخاطر المالية والتشغيلية بشكل منفصل عن كفاية رأس المال، ودرست القائمة وتحليلها بشكل منفصل عن كفاية رأس المال، كما أنها شملت عدداً من البنوك ولعدة السنوات حيث كانت عينة الدراسة (13) مصرفاً من أصل (15) مصرف، في حين بلغت فترة الدراسة (21) سنة خلال (2000 إلى غاية 2020)، كما تميزت أيضاً بأنها استخدمت المنهج الحديث (الاستقرائي، الاستنباطي) في تكوين الإطار النظري، وفي الجانب العملي تم تجميع البيانات من خلال النسب المالية وقيم حقيقية موجودة في التقارير المالية لمحاولة الوصول الي نتائج مقنعة وواقعية وموضوعية.

### مشكلة الدراسة:

البنوك تكون عرضة لمشاكل تتعرض لسيولة سواء تلك التي تنشأ من طبيعة البنك ذاته أو من المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموماً، مما يستدعي ضرورة تنبيه تلك البنوك إلى تلك المخاطر عن طريق توفر المعلومات الكافية التي يمكنها القياس وتحليل والمراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، ولكون كشف التدفق النقدي يعتبر أدى تحليلية يساعد الإدارة في الحصول على هذه المعلومات إلا نلاحظ أن أغلبية هذه البنوك لا تهتم بهذا الكشف وتتجاهل أهميته في الحد من

مخاطر السيولة لأخذ الاحتياطات اللازمة ووضع الاستراتيجية المناسبة والتي من ضمنها وضع حد لكفاية رأس المال، ونظراً للتطورات الحاصلة للقطاع المصرفي على المستوى العالمي وتزايد الأهمية لكل من موضوع مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال، وما كان له تأثير مباشر على نشاط البنوك، إذ تزايد خطر الائتمان يعرض المركز المالي للبنوك للخطر وتحاول البنوك جاهدة من اجل مواجهة هذا الخطر، وهو ما ظهر جلياً بعد أزمة الإئتمان المالي عام 2007، وفي هذا الصدد تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

**هل هناك أثر للمؤشر السيولة على المخاطر المالية والتشغيلية ونسبة عدم كفاية رأس المال؟**

ويمكن تقسيم هذا السؤال الى الآتي:

- هل هناك أثر لمؤشر السيولة على مؤشرات مخاطر السيولة؟
- هل هناك أثر لمؤشر السيولة على مؤشرات مخاطر الائتمان؟
- هل هناك أثر لمؤشر السيولة على مؤشر مخاطر التشغيلية؟
- هل هناك أثر لمؤشر السيولة على نسبة عدم كفاية رأس المال (مخاطر رأس المال)؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى معرفة مفهوم السيولة وبيان مؤشرات المستنبطة من كشف التدفق النقدي، وكذلك معرفة مفاهيم المخاطر المالية والتشغيلية وبيان مؤشراتهما، وكذلك معرفة مفهوم كفاية رأس المال ومؤشراته، ومن ثم تحليل قياس مؤشر السيولة والمخاطر المالية والتشغيلية ونسبة كفاية رأس المال، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة في الآتي:

- معرفة هل هناك أثر لمؤشر السيولة على مؤشرات مخاطر السيولة؟
- معرفة هل هناك أثر لمؤشر السيولة على مؤشرات مخاطر الائتمان؟
- معرفة هل هناك أثر لمؤشر السيولة على مؤشر مخاطر التشغيلية؟
- معرفة هل هناك أثر لمؤشر السيولة على نسبة عدم كفاية رأس المال (مخاطر رأس المال)؟

**منهجية الدراسة:**

إن المنهجية المتبعة في هذه الدراسة هي المنهج الحديث الذي يدمج كل من المنهج الاستنباطي (المنطق) والاستقرائي (الاستكشاف) معاً، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي لها علاقة بالتدفقات النقدية وكذلك المخاطر المالية والتشغيلية وعدم كفاية رأس المال والتي من خلالها نستطيع تكوين الإطار النظري، لكي نحدد وسيلة جمع البيانات، ويمكن تفصيل منهجية الدراسة من خلال (النموذج الدراسة، والنموذج القياسي، والتعريفات الإجرائية للدراسة، ووسيلة جمع البيانات)، والموضحة كالآتي:

**أهمودج الدراسة:** يوضح الشكل (1) متغيرات الدراسة:

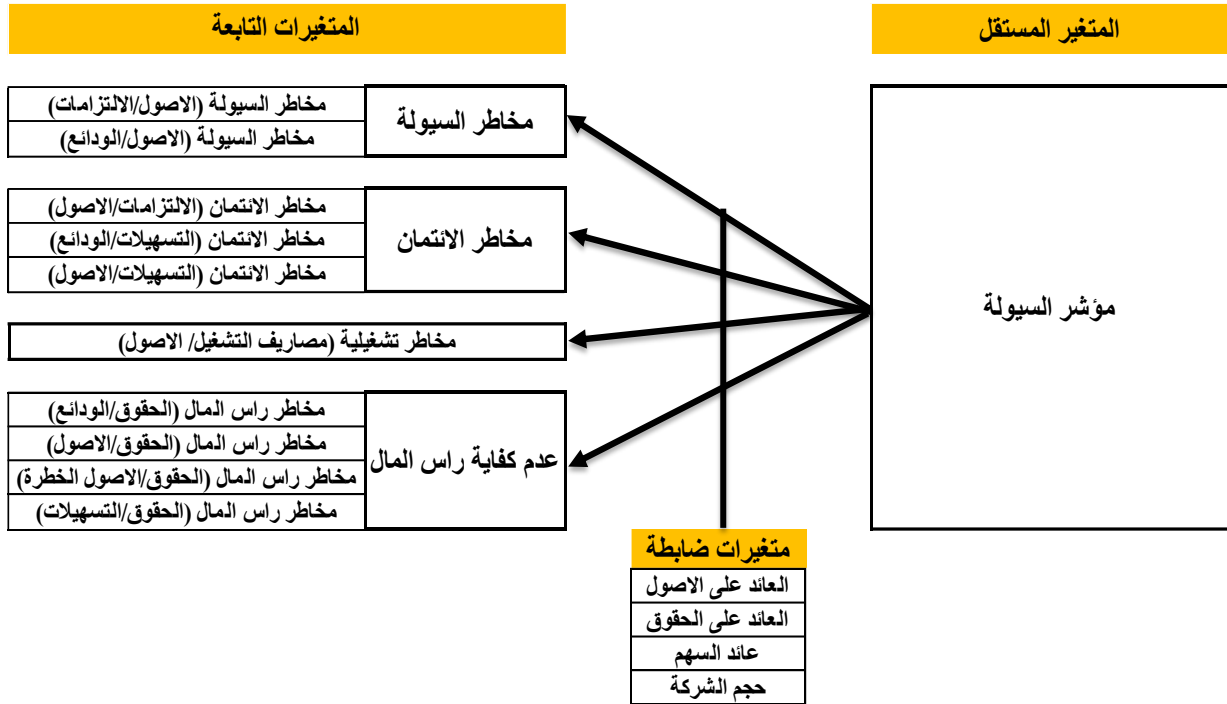
**النموذج القياسي:** من خلال الفرضيات فإنه تم تكوين النموذج القياسي الآتي لاختبار الفرضيات:

$$y_{i,t} = \theta + \beta_1(X1_{T,I}) + \beta_2(X2_{T,I}) + \beta_3(X3_{T,I}) + \beta_4(X4_{T,I}) + \beta_5(X5_{T,I}) + \varepsilon_{T,I}$$

حيث أن:

- X1: مؤشر السيولة  
X2: العائد على الاصول  
X3: العائد على حقوق الملكية  
X4: عائد السهم  
X5: حجم الشركة
- θ: (ألفا) الثابت.  
B: معلمة النموذج  
E: الخطأ العشوائي  
Y: المتغيرات التابعة (المخاطر)

الشكل (1) أمودج الدراسة



التعريفات الإجرائية: يمكن تعرف متغيرات الدراسة الإجرائية كالأتي:

المتغير المستقل: وهو مؤشر السيولة المقاس بمقياس صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع صافي التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية، ومتغير حجم الشركة الذي تم التعبير عنه بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول، ومتغير العائد على الاصول: تم التعبير عنه من خلال صافي الدخل مقسوماً على قيمة الاصول، ومتغير العائد على حقوق الملكية: تم التعبير عنه من خلال صافي الدخل مقسوماً على قيمة حقوق الملكية، ومتغير عائد السهم: تم التعبير عنه من خلال قسمة صافي الدخل على عدد الأسهم.

المتغير التابع: ويشمل المخاطر وهي: مخاطر السيولة تم قياسها بمقياسين هما الأول تم قياسه من خلال قسمة الاصول على الالتزامات، والثاني تم قياسه من خلال قسمة الاصول على الودائع. مخاطر الائتمان حيث تم قياسها بثلاثة مقاييس هما الاول تم قياسه من خلال قسمة الالتزامات على الاصول والثاني تم قياسه من خلال قسمة التسهيلات على الودائع، والثالث تم قياسه من خلال قسمة التسهيلات على الاصول. مخاطر تشغيلية حيث تم قياسها بقسمة المصاريف التشغيلية على الاصول. عدم كفاية رأس المال وتم قياسها من بأربع مقاييس هما الاول بقسمة حقوق

الملكية على الودائع، والثاني تم قياسه بقسمة حقوق الملكية على الاصول، الثالث تم قياسه بقسمة حقوق الملكية على الاصول الخطرة، الرابع تم قياسه بقسمة حقوق على اجمالي التسهيلات الائتمانية.

**الخطأ العشوائي:** يرجع وضع هذا المتغير لعدة أسباب منها: إهمال بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج، والصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج، وحدث خطأ في كل من تجميع البيانات (وقياس المتغيرات المالية).

**وسيلة جمع البيانات:** تم تجميع البيانات لمتغيرات الدراسة من خلال نسب مالية وقيم حقيقية موجودة في التقارير المالية وفق موقع إيداع الأوراق المالية بالسوق، وموقع مباشر (<http://www.sdc.com>)، (<http://www.mubasher>).

**مجتمع وعينة الدراسة وحدودها:**

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك المدرجة ببورصة عمان البالغ عددها 15 وتم أخذ عينة من هذا المجتمع البالغ عددها 13 شركة التي تتوفر فيها بيانات الدراسة أي ما نسبته (87%)، خلال الفترة (2000-2020) والجدول (1) يوضح عينة الشركات.

جدول (1) أسماء الشركات عينة الدراسة

| الاسم              | ت  | الاسم                        | ت |
|--------------------|----|------------------------------|---|
| بنك المال الاردني  | 8  | مصرف الاردني الكويتي         | 1 |
| بنك سوسيتة جنرال   | 9  | البنك التجاري الاردني        | 2 |
| بنك القاهرة عمان   | 10 | بنك الاسكان للتجارة والتمويل | 3 |
| بنك الاردن         | 11 | بنك الاستثمار العربي         | 4 |
| بنك الاهلي الاردني | 12 | بنك الاتحاد                  | 5 |
| البنك العربي       | 13 | بنك المؤسسة العربية المصرفية | 6 |
|                    |    | بنك الاستثماري               | 7 |

**المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة (التدفقات النقدية-المخاطر المالية والتشغيلية-عدم كفاية راس المال) التدفقات النقدية ومؤشراتها:**

قائمة التدفقات النقدية من القوائم المهمة والتي أصبحت إجبارية على الشركات في السنوات الأخيرة وذلك لأنها توفر معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات وكذلك الاستفادة من تلك المعلومات في تقييم أداء الشركات، حيث عرفت بأنها كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في الشركة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة (درغام، 2008، ص36)، وهذا ما أشار إليها المعيار المحاسبي رقم (7) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بأنها قائمة تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة زمنية معينة". (معاني، 2015، ص43).

فقائمة التدفقات النقدية قائمة في العادة سنوية تعد استناداً على الأساس النقدي وخلصتها إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول الفترة وأخرها، وتوضح الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية وطبيعة هذا التدفق سواء كان تدفق نقدي داخل أم تدفق نقدي خارج ( درغام، 2008، ص36)، فهي قائمة تقدم نوعية من المعلومات عن مصادر الأموال (التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة) خلال الفترة التي تُعد منها القوائم المالية للشركة، وهذه المعلومات التي تقدمها القائمة تتصف بالاعتمادية والموضوعية المناسبة مما يزيد من فاعليتها في الكشف عن بعض الأمور الهامة عن أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على سيولة الشركة في الأجل القصير، وبالتالي فهي قائمة تبين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناتج من الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية للشركة خلال فترة زمنية معينة في صيغة تتضمن تسوية لأرصدة التقديرات أول وآخر الفترة. (بن عدي، 2016).

أما من زاوية الإفصاح فهي قائمة أساسية إلزامية تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إنفاقها وهي مثل قائمتي الدخل والمركز المالي تمكن المستثمرين والدائنين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة"، ومن زاوية أخرى عرفها حمادة بأنها قائمة تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حصلت خلال الفترة. أي توضح لنا من أين أتت النقدية وأين أنفقت توفر لنا أسباب التغير في رصيد النقدية (معاني، 2015، ص44).

ولهذه القائمة نسب عديده تفسر مدى كفاية التدفقات النقدية للبنك نسرد منها ما يلي (الأعرجي، 2005):

1- نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:

|                             |
|-----------------------------|
| صافي تدفقات النشاط التشغيلي |
| الالتزامات المتداولة        |

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل من صافي تدفقات نشاط التشغيل، وأنّ الحصول على عدد مرات عال يبين نجاح الشركة في توفير النقدية اللازمة لسداد ديونها.

2- نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي لإجمالي الالتزامات:

|                             |
|-----------------------------|
| صافي تدفقات النشاط التشغيلي |
| إجمالي الالتزامات           |

تختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة كونها تمثل كل الالتزامات المستحقة على الوحدة (المتداولة والثابتة أي الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل) وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك مؤشر جيد على قدرة الوحدة على تغطية التزاماتها.

3- نسبة المتبقي من تدفقات النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:

|   |
|---|
| صافي تدفقات النشاط التشغيلي - توزيعات الأرباح النقدية |
| الالتزامات المتداولة                                  |

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل من صافي تدفقات نشاط التشغيل بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين وأنّ الحصول على عدد مرات عال يبين نجاح الشركة في توفير النقدية اللازمة لسداد ديونها.

4- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى فوائد الديون:

|  |
|--|
| تدفقات النشاط التشغيلي + الفوائد المدفوعة + الضرائب المدفوعة |
| الفوائد المدفوعة   |

تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون وتعطي هذه النسبة مدلولات أفضل على قدرة الشركة في تغطية الديون وتدل المؤشرات العالية لهذه النسبة على الأوضاع المالية الجيدة للشركة.

5- صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية:

|                             |
|-----------------------------|
| صافي تدفقات النشاط التشغيلي |
| النفقات الرأسمالية          |

وتتضمن النفقات الرأسمالية كل ما ينفق على شراء الأصول الثابتة (الطويلة الأجل) الملموسة والغير ملموسة، وتبين هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد الديون المستحقة حتى بعد قيام الوحدة بالإفناق نفقاتها الرأسمالية على شراء أو تحديث الأصول الإنتاجية وكلما كانت هذه النسبة عالية كلما أطمئن أصحاب الديون على يداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحددة وأن حصول الوحدة على نسبة أكثر من واحد تدل أن الوحدة، الأموال والتدفقات النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها اتجاه استثماراتها المالية ولديها وفرة من الأموال لتغطية ديونها والتزاماتها وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤشرات هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل القطاع.

6- نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية:

|                             |
|-----------------------------|
| صافي تدفقات النشاط التشغيلي |
| توزيعات الأرباح             |

ويمكن هذه النسبة المساهمون والمستثمرون من معرفة قدرة الشركة على تغطية توزيعات الأرباح وعندما تكون هذه النسبة عالية فإنها تعطي مؤشر جيد يطمئن هؤلاء المستثمرون والمساهمون على سياسة الوحدة في مجال توزيع الأرباح ومدى استقرار هذه السياسة خلال الأعوام القادمة.

7- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى التدفقات الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

|   |
|---|
| صافي التدفقات النقدية التشغيلية                           |
| إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل |

وتبين هذه النسبة مدى كفاية صافي التدفقات التشغيلية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل كسواء الأصول الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع فضلاً عن سداد توزيعات الأرباح النقدية المستحقة على الوحدة للمساهمين

وأية تدفقات نقدية خارجة أساسية في أنشطة التمويل والاستثمار وأن المؤشر العالي لهذه النسبة يعد دليلاً جيداً على جودة الوحدة وقدرتها على استثمارية أنشطتها دون أية مشاكل.

### المحور الثاني: المخاطر المالية والتشغيلية ومخاطر رأس المال (عدم كفاية رأس المال):

إن التطورات المتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، فرض تطوراً في أعمال المصارف ونشاطاتها، فأصبحت على درجه كبيره من التعقيد، ناهيك عن المنافسة الشديدة التي ساهم في حدوثها التطور التكنولوجي وانفتاح الاسواق على بعضها، كل ذلك جعل المؤسسات المالية بشكل خاص عرضة في أي لحظة الى انواع مختلفة من المخاطر التي قد ينتج عنها اضرار مادية قد تصل الى حد العجز أو الإفلاس (غيا، 2013)، وفي هذا الصدد يتناول هذا المبحث الاطار النظري للمخاطر بأنواعها المالية وغير المالية، وكذلك الاطار النظري لمفهوم عدم كفاية راس المال ومقاييسها ومحدداتها.

**مفهوم الخطر والمخاطر:** تعرف كلمة خطر على أنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة، وهناك من عرفه بأنه (الخسارة) المادية المحتملة على الثروة أو الدخل نتيجة وقوع حادث معين، أي انه كل حدث مستقبلي يهدد إدارة الشركة في تحقيق أهدافها (خوميجه، 2022، ص8)، والمعنى الاقتصادي للمخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه، وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة، كما ينظر إليها على أنها توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه. وهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة، حيث يظهر أن مفهوم المخاطرة في المجال الاقتصادي يدور حول فكرة الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له، ومن أهم المخاطر ما يلي:

**المخاطر الائتمانية:** تتعلق المخاطر الائتمانية دائماً بالقروض والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف للعملاء قروضاً واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الايفاء بالتزامات بالدفع في وقت حدود القرض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها حيث تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل أي أن يتخلف العملاء عن الدفع فيعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم عن خدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ إلى الطرف المقابل، لذلك يمكن القول بأن المخاطرة الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية.

ويمكن التعرف على أهم مؤشرات مخاطر الائتمان وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2): مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

| ت | النسبة                      | النسبة المعيارية         | المدلول   |
|---|-----------------------------|--------------------------|---|
| 1 | تسهيلات غير عاملة           | تكون أقل من 1.5%         | كلما ارتفعت كلما كانت هناك مخاطر أكبر   |
|   | اجمالي التسهيلات الائتمانية |                          |   |
| 2 | مخصص خسارة التسهيلات        | تتراوح ما بين 0.6/ أو 1/ | كلما زادت النسبة كلما ارتفعت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القرض وقلت درجة المخاطرة   |
|   | اجمالي التسهيلات الائتمانية |                          |   |
| 3 | التسهيلات الائتمانية        | محصورة بين 60% - 70%     | يطلق على هذه النسبة نسبة الرافعة المالية وارتفاعها يعكس الخطورة التي يتعرض لها إدارة الائتمان   |
|   | الأصول                      |                          |   |
| 4 | التسهيلات الائتمانية        | تكون أقل من 1            | زيادة هذه النسبة تؤدي إلى زيادة المخاطرة فكلما كانت زيادة في إجمالي القروض يجب أن يكون هناك زيادة في إجمالي الودائع وذلك من أجل ترك هامش السيولة      |
|   | إجمالي الودائع              |                          |   |
| 5 | مخصص خسارة التسهيلات        | تكون أكبر من 1           | يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 حتى يتجاوز احتياطي خسائر القروض قيمة القروض الغير عاملة بهامش كبير   |
|   | التسهيلات غير العاملة       |                          |   |
| 6 | اجمالي الديون               |                          | تستخدم كمؤشر لتقييم سياسة التمويل بالمشروع ولتقييم درجة المخاطرة التي يتحملها المقرضون وملاك المشروع بسبب سياسة المشروع في مجال المتاجرة على الملكية  |
|   | إجمالي الخصوم               |                          |   |
| 7 | الأصول المتداولة            |                          | هذه النسبة تشرح مدى قدرة أصول المشروع الأكثر سيولة على تغطية جزء من ديونه، وتفيد هذه النسبة متخذ القرار على تحديد سياسة التمويل والاستدانة في المشروع |
|   | إجمالي الديون               |                          |   |
| 8 | الأصول غير المتداولة        |                          | تعتبر هذه النسبة عن حجم الأصول الأقل سيولة مقارنة بإجمالي ديون المشروع، أي معرفة مقدار الديون التي يمكن تغطيتها عن طريق الأصول غير جارية.             |
|   | إجمالي الديون               |                          |   |

**مخاطر السيولة:** تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات: من الاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقدي في خزائنها أو ودائع لدى البنوك

أو المؤسسات الأخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد، وبالتالي تحدث مخاطر السيولة عند عجز البنك عن الوفاء باحتياجات عملائه الفورية من السحب في الأجل القصير أو في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة من مقابلة التدفقات النقدية الخارجة كما تعرف على أنها تلك المخاطر الحلية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنط ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك على مقابلة التزاماته عند استحقاقها، وبالتالي يمكن القول بأنه هناك وجهان مختلفان لمخاطر السيولة. ففي جانب الخصوم هناك مخاطر تمويل، وجانب الأصول هناك مخاطر تجميد الاستخدامات (بودور، 2019، ص4)، ومن مؤشرات مخاطر السيولة ما يلي:

$$1- \text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والأرصدة لدى البنوك}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية لكي يواجه المصرف التزاماته المختلفة:

$$2- \text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل لكي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

$$3- \text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصنيفها بسهولة عند الحاجة وكذلك حاجة المصرف لمصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقراض الجديدة.

$$4- \text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة لكي يواجه المصرف التزاماته المختلفة (النويران، 2019، ص103).

**مخاطر التشغيل:** أدرك المشرفون على الإدارة المصرفية والمتخصصون بها، أهمية المخاطر التشغيلية، ضمن المخاطر الكلية التي تتعرض لها المؤسسات المالية بحيث ادت التطورات (مثل استخدام التكنولوجيا المؤتمتة، ونمو التجارة الإلكترونية، والاندماج الواسع، والاكتمال والتملك ونظم التكامل الجديدة، وظهور المصارف كمصادر لتقديم الخدمات الواسعة) إلى تخفيض المخاطر الائتمانية والسوقية، ولكنها ادت في الوقت نفسه، إلى زيادة المخاطر التشغيلية التي أصبح التعرض لها كبيراً ومتزايداً الأهمية والنمو. وقد قاد الإدراك إلى زيادة التركيز على إدارة المخاطر التشغيلية بصورة صحيحة وفعالة في المؤسسات المالية المختلفة، وتزايد أهمية المخاطر التشغيلية في التقييم الداخلي لرأس مال المصرف وعملية تخصيص

الموارد. وفي الحقيقة فان المصارف تواجه اليوم كما هائلا من الاختراعات والتطورات في هذه المجالات. ونظرا لهذه التطورات، فان لجنة بازل للأشرف المصرفي حددت المبادئ الخاصة بتطوير الرقابة او الدعامة الاولى المتعلقة بتحديد الحد الادنى لمتطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر المصرفية ومن ضمنها المخاطر التشغيلية، في الوثيقة الاستثمارية الصادرة عن لجنة بازل 2001 (عبدالله، 2019)

تعد المخاطر التشغيلية واحدة من القضايا الهامة في القطاع المصرفية، وهي تعد مفهوم واسع النطاق حيث ترتبط بكافة عمليات التشغيل في البنك وتدخل بمختلف الأنشطة والصفقات الاستثمارية (فلاح، 2018)، تمثل الخسارة الناتجة من عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والافراد والتنظيم او تنشأ نتيجة للأحداث الخارجية وتضم مخاطر قانونية واستراتيجية ومخاطر السمعة (جمعان، 2017).

يمكن توضيح مؤشرات مخاطر التشغيل في الآتي (جمعان، 2017؛ فلاح، 2018):

$$1- \text{مؤشرات مخاطر التشغيل} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{عدد العاملين}}$$

$$2- \text{مؤشرات مخاطر التشغيل} = \frac{\text{مصرفات العمالة}}{\text{عدد العاملين}}$$

$$3- \text{مؤشرات مخاطر التشغيل} = \frac{\text{إجمالي المصاريف العمومية والإدارية}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

$$4- \text{مؤشرات مخاطر التشغيل} = \frac{\text{إجمالي المصاريف}}{\text{عدد العمال}}$$

$$5- \text{مؤشرات مخاطر التشغيل} = \frac{\text{إجمالي المصاريف التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يشير ارتفاع هذه النسبة الي زيادة حجم المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك:

$$6- \text{معدل دوران الموظفين} = \frac{\text{عدد الموظفين الذين تخلوا عن العمل لدى البنك للفترة}}{\text{متوسط عدد الموظفين العاملين في البنك خلال الفترة نفسها}}$$

**كفاية رأس المال:** تعرف كفاية رأس المال بأنها قدرة البنك على تحمل المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية (رأس المال والاحتياطيات) ويكون ذلك بالاحتفاظ بمقدار محدد من الأموال بالنسبة للأصول المستثمرة، كما تعرف كذلك

بنسبة رأس مال المصرف إلى درجة المخاطرة لديه وتعتبر كفاية رأس المال مؤشر على مقدرة المصرف في سداد التزاماته وتحمل الخسائر (الحريث وحزوري، 2017، ص 248).

أي أنه هو مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً للبنك بحيث يستطيع أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للمخاطر أو التصفية وتعتبر كفاية رأس المال من أهم المقاييس التي يتم استخدامها للتعرف على ملائمة البنك المالية ومدى قدرته على تحمل المخاطر المحتملة أو مواجهة حالات الاعسار، فكلما ارتفعت الملاءة المالية للبنك كلما انخفض احتمال اعسار البنك (محمد، 2021، ص 40).

حيث أن كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها مالكو وإدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليه تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه (أحمد، 2013، ص 308)، يمكن تعريف رأس المال المصرفي بأنه رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة التي تدخل ضمن حقوق الملكية (النويران، 2019، ص 104).

إن الغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بمقدار أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها بغية استيعاب أي خسائر قد تصاحب نشاطه مع إعطاء أصحاب المصارف والمدراء حافزاً لإدارة المصارف على نحو سليم، ومن هذه المعايير والمؤشرات ما يلي (محمد ومبارك، 2013، ص 27):

**1- نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات:** يقصد برأس المال مقدار حق الملكية الذي يمتلكه المصرف التجاري وتقيس النسبة الناشئة عن هذه العلاقة المدي الذي يذهب إليه المصرف التجاري في اللجوء إلى الحقوق الملكية لديه في تمويل الموجودات، فهذه العلاقة تعبر عن كفاءة رأس المال كما حدده لجنة بازل ويتم احتساب هذه النسبة في العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\%$$

وكلما زادت النسبة كلما اعطت دلالة واضحة على متانة رأس المال الذي يمتلكه المصرف وأن هذه الأموال المملوكة سوف تكون كافية لامتناع أي خسائر قد يتعرض لها المصرف.

**2- معدل حقوق الملكية إلى الأموال الخطرة:** إذ يرى الكثيرون ضرورة استخدام معدل الأموال الخطرة بدلاً من معدل حقوق الملكية / الودائع وبحسب معدل الأموال الخطرة بقسمة حقوق الملكية على إجمال الأموال مطروحاً منها الأموال السائلة، ومن أمثلة الأموال الخطرة، القروض بضمان وبدون ضمان والأوراق المالية الأخرى (الاستثمارات طويلة الأجل والأصول الأخرى التي تكتنفها درجات مخاطر عالية)، وبنظرة لهذه الأموال تكتشف أنها أصول غير سهلة التحويل إلى نقدية حيث يتطلب الأمر محاولة بيع الأوراق المالية الغير حكومية (أسهم وسندات) دون خسائر، وفي الوقت نفسه نجد أنه من غير اليسير تحصيل القروض فوراً كما أن التصرف في الأصول الأخرى،

(الأموال الثابتة غالباً) قد يأخذ وقتاً حتى ولو لم يحقق خسائر عند البيع ويحسب معدل حق الملكية إلى الأصول الخطرة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{معدل حق الملكية إلى الأموال الخطرة} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة وغير السائلة}} \times 100\%$$

**3-نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات في الأوراق المالية:** يقيس هذا المعيار مدى قدرة المصرف على استخدام رأس ماله لمواجهة الخسائر الناتجة عن الاستثمار من غير المساس بأموال المودعين فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة فإن هذا يعني أن المصرف قد اعقد على الودائع لتحميل الخسائر لذا سميت بhamash الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمارات وتستثنى منها حوالات الخزينة والأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل لعدم وجود مخاطر فيها وتستخرج هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل كفاءة رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الاستثمار في الأوراق المالية}} \times 100\%$$

**4-نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع:** تنص هذه النسبة على عدم زيادة مجموع الودائع على عشرة أمثال رأس المال: أي عدم تجاوز النسبة 1:10 كحد أقصى. والأساس الذي تقوم عليه هذه النسبة هو مدى القدرة على التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة الودائع عن 10%، وتعد مقياساً ملائماً لقياس كفاية رأس المال، وكلما زادت مخاطر المصرف اتجاه المودعين، الذي يصبح رأس المال غير كافي لمواجهة ما يسحب من الودائع، وتستخرج هذه النسبة بالصيغة الآتية:

$$\text{معدل كفاءة رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times 100\%$$

### المحور الثالث: الدراسة العملية:

يستعرض هذا المحور التحليلات الإحصائية الوصفية والاستنتاجية التي تمت بناء على منهجية الدراسة المشار إليها سابقاً، من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها من القوائم والتقارير المالية الصادرة من الشركات التجارية المساهمة المدرجة ببورصة عمان والمنشورة بموقع البورصة وهيئة الأوراق المالية الأردنية، حيث تم جمع البيانات وتبويبها وتنقيحها بالشكل المطلوب باستخدام برنامج (Excel)، ومن تم استخدام برنامج (Eviews7) لإجراء الاختبارات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة البرنامج الإحصائي (Eviews 7) بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

1- القيم الحقيقية والنسب المئوية للبيانات المتعلقة بالمتغيرات، ومقاييس النزعة المركزية من خلال الوسط الحسابي لجميع المتغيرات، وذلك للتعرف على مستوي تطبيق التحفظ المحاسبي.

2- الإحصاء الاستنتاجي لاختبار الفروض باستخدام اختبار (Wald) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، اختبار (H) الذي قام به (Hausman.1978) والذي يستخدم للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية، بالإضافة إلى تطبيق اختبار الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وشروط تطبيق هذه الطريقة والمتمثلة في فحص مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي نموذج الانحدار، باستخدام اختبار (Durbin—Watson) (Dw)، واختبار التوزيع الطبيعي باستخدام الشكل الانتشاري، حيث تم تطبيق هذه الاختبارات على نماذج الدراسة الرئيسية.

والآتي شرح مفصل لهذه الاختبارات للتوصل إلى اختبار الفرضيات:

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

1- تنص فرضية الدراسة على (أن هناك أثر سلبي لمؤشر السيولة على مخاطر السيولة المقاسة بمؤشر (الاصول ÷ الالتزامات)؟

- اختبار (wald test): وهذا الاختبار يفاضل بين نموذج التأثيرات التجميعية ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث يعد نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما تكون النتيجة معنوية (أقل من 5%)، حيث نتيجة الاختبار كانت أقل من 5%، وبهذا فإن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل.

- اختبار (Hausman Test): يتم إجراء هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما يكون نتيجة الاختبار معنوية (أقل من 5%)، ويكون نموذج التأثيرات العشوائية أفضل عندما يكون نتيجة الاختبار معنوية (أكبر من 5%)، حيث كانت نتيجة الاختبار (1.0000)، وهذا يعني معنوية النموذج وبهذا يكون نموذج التأثيرات العشوائية أفضل استخداماً.

جدول (3) اختبار الفرضية الأولى الخاصة بمؤشر (الاصول ÷ الالتزامات)

| Prob.  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable             |
|--------|-------------|------------|-------------|----------------------|
| 0.019  | 2.359803    | 0.176231   | 0.415871    | C                    |
| 0.7852 | -0.272795   | 9.64E-05   | -2.63E-05   | X1 السيولة           |
| 0.1558 | -1.423462   | 0.627409   | -0.893092   | X2 العائد على الاصول |
| 0.0288 | -2.198695   | 0.056463   | -0.12414    | X3 العائد على الحقوق |
| 0.6716 | -0.424434   | 0.039942   | -0.016953   | X4 عائد السهم        |
| 0.6478 | -0.4574     | 0.019171   | -0.008769   | X5 الحجم             |

من الجدول (3) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن المتغير (العائد على الحقوق) له أثر على السيولة، لأن مستوى المعنوية كانت أقل من 5%، في حين تبين عدم وجود أثر لباقي العوامل على السيولة باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%.

2- تنص فرضية الدراسة على (أن هناك أثر سلبي لمؤشر السيولة على مخاطر السيولة المقاسة (الاصول ÷ الودائع)؟  
جدول (4) اختبار الفرضية الاولى الخاصة بمؤشر (الاصول ÷ الودائع)

| Prob.  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable             |
|--------|-------------|------------|-------------|----------------------|
| 0.0018 | 3.160942    | 0.18994    | 0.60039     | C                    |
| 0.68   | -0.41297    | 0.000115   | -4.75E-05   | X1 السيولة           |
| 0.034  | -2.1311     | 0.740206   | -1.577477   | X2 العائد على الأصول |
| 0.0503 | -1.966      | 0.067119   | -0.131959   | X3 العائد على الحقوق |
| 0.9706 | 0.036868    | 0.04675    | 0.001724    | X4 عائد السهم        |
| 0.2776 | -1.08791    | 0.020701   | -0.022521   | X5 الحجم             |

من الجدول (4) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن المتغير (العائد على الاصول، العائد على الحقوق) لها أثر على مخاطر السيولة، لأن مستوى المعنوية كانت أقل من 5%، في حين تبين عدم وجود أثر لباقي العوامل على مخاطر السيولة باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

1- تنص الفرضية (أن هناك أثر سلبي لمؤشر السيولة على مخاطر الائتمان المقاسة بمؤشر (الالتزامات ÷ الاصول)): اختبار (wald test): وهذا الاختبار يفاضل بين نموذج التأثيرات التجميعية ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث يعد نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما تكون النتيجة معنوية (أقل من 5%)، حيث كانت نتيجة الاختبار أقل من 5%، وبهذا فإن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل.

اختبار (Hausman Test): يتم إجراء هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما يكون نتيجة الاختبار معنوية (أقل من 5%)، ويكون نموذج التأثيرات العشوائية أفضل عندما يكون نتيجة الاختبار معنوية (أكبر من 5%)، حيث كانت نتيجة الاختبار (1.0000)، وهذا يعني معنوية النموذج، وبهذا يكون نموذج التأثيرات العشوائية أفضل استخداماً.

من الجدول رقم (5) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن كل المتغيرات (السيولة والعائد على الاصول وحجم الشركة) لها أثر سلبي على مخاطر الائتمان، أما المتغيرات (والعائد على الحقوق والعائد على السهم) فلهما أثر ايجابي على مخاطر الائتمان، لأن مستوى المعنوية كانت أقل من 5%.

جدول (5): اختبار الفرضية الثانية الخاصة بمؤشر (الالتزامات ÷ الأصول)

| Prob.  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable             |
|--------|-------------|------------|-------------|----------------------|
| 0      | 19.00693    | 0.054711   | 1.039883    | C                    |
| 0.0059 | -2.7756     | 4.46E-05   | -0.000124   | X1 السيولة           |
| 0      | -13.224     | 0.248611   | -3.287524   | X2 العائد على الأصول |
| 0.039  | 2.07428     | 0.023865   | 0.049503    | X3 العائد على الحقوق |
| 0.0001 | 4.10138     | 0.017019   | 0.069801    | X4 عائد السهم        |
| 0.0057 | -2.7867     | 0.005972   | -0.016641   | X5 الحجم             |

2-تنص الفرضية (أن هناك أثر سلبي لمؤشر السيولة على مخاطر الائتمان المقاسة بمؤشر (التسهيلات ÷ الودائع)): من الجدول (6) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن المتغير (العائد على الأصول) له أثر على مخاطر الائتمان، لأن مستوى المعنوية كانت أقل من 5%، في حين تبين عدم وجود أثر لباقي العوامل على مخاطر الائتمان باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%.

جدول (6): اختبار الفرضية الثانية الخاصة بمؤشر (التسهيلات ÷ الودائع)

| Prob.  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable             |
|--------|-------------|------------|-------------|----------------------|
| 0.0801 | 1.756519    | 0.260009   | 0.456711    | C                    |
| 0.2635 | 1.120517    | 0.000171   | 0.000191    | X1 السيولة           |
| 0.0031 | 2.986583    | 1.00832    | 3.011431    | X2 العائد على الأصول |
| 0.1983 | 1.289509    | 0.094432   | 0.121771    | X3 العائد على الحقوق |
| 0.2306 | -1.201573   | 0.068838   | -0.082714   | X4 عائد السهم        |
| 0.5981 | 0.527711    | 0.028216   | 0.01489     | X5 الحجم             |

3- تنص الفرضية (أن هناك أثر سلبي لمؤشر السيولة على مخاطر الائتمان المقاسة بمؤشر (التسهيلات ÷ الأصول)): من الجدول (7) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن المتغير (حجم الشركة) له أثر على مخاطر الائتمان، لأن مستوى المعنوية كانت أقل من 5%، في حين تبين عدم وجود أثر لباقي العوامل على مخاطر الائتمان باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%.

جدول (7) اختبار الفرضية الثانية الخاصة بمؤشر (التسهيلات ÷ الاصول)

| Prob.  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable             |
|--------|-------------|------------|-------------|----------------------|
| 0.389  | 0.862751    | 0.159674   | 0.137759    | C                    |
| 0.3076 | 1.022299    | 9.81E-05   | 0.0001      | X1 السيولة           |
| 0.0841 | 1.733714    | 0.592242   | 1.026778    | X2 العائد على الأصول |
| 0.1136 | 1.587466    | 0.054985   | 0.087287    | X3 العائد على الحقوق |
| 0.5425 | -0.609873   | 0.039891   | -0.024329   | X4 عائد السهم        |
| 0.057  | 1.911308    | 0.01734    | 0.033142    | X5 الحجم             |

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية (أن هناك أثر سلبى لمؤشر السيولة على مخاطر التشغيلية المقاسة بمؤشر (مصارييف التشغيل ÷ الاصول)):

اختبار (wald test): وهذا الاختبار يفاضل بين نموذج التأثيرات التجميعية ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث يعد نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما تكون النتيجة معنوية (أقل من 5%)، حيث كانت نتيجة الاختبار أقل من 5%، وبهذا فإن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل.

اختبار (Hausman Test): يتم إجراء هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما يكون نتيجة الاختبار معنوية (أقل من 5%)، ويكون نموذج التأثيرات العشوائية أفضل عندما يكون نتيجة الاختبار معنوية (أكبر من 5%)، حيث كانت نتيجة الاختبار (1.0000)، وهذا يعني معنوية النموذج، وبهذا يكون نموذج التأثيرات العشوائية أفضل استخداماً.

جدول (8) اختبار الفرضية الثالثة الخاصة بمؤشر (مصارييف التشغيل ÷ الاصول)

| Prob.  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable             |
|--------|-------------|------------|-------------|----------------------|
| 0      | 10.64339    | 0.012752   | 0.135721    | C                    |
| 0.3762 | -0.886457   | 8.12E-06   | -7.20E-06   | X1 السيولة           |
| 0      | -12.97675   | 0.048664   | -0.631498   | X2 العائد على الأصول |
| 0.7008 | -0.384649   | 0.004533   | -0.001744   | X3 العائد على الحقوق |
| 0.0236 | 2.276748    | 0.003271   | 0.007447    | X4 عائد السهم        |
| 0      | -8.9237     | 0.001387   | -0.01238    | X5 الحجم             |

من الجدول (8) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن المتغيرات (العائد على الاصول، والعائد على السهم وحجم الشركة) لهما أثر على مخاطر التشغيلية، لان مستوى المعنوية كانت أقل من 5%، في حين تبين عدم وجود أثر لباقي العوامل على مخاطر التشغيلية باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%.

#### رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة:

1-تنص الفرضية (أن هناك أثر سلبي لمؤشر السيولة على نسبة عدم كفاية رأس المال المقاسة بمؤشر (الحقوق ÷ الودائع)).

اختبار (wald test): وهذا الاختبار يفاضل بين نموذج التأثيرات التجميعية ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث يعد نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما تكون النتيجة معنوية (أقل من 5%)، حيث كانت نتيجة الاختبار أقل من 5%، وبهذا فإن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل

اختبار (Hausman Test): يتم إجراء هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما يكون نتيجة الاختبار معنوية (أقل من 5%)، ويكون نموذج التأثيرات العشوائية أفضل عندما يكون نتيجة الاختبار معنوية (أكبر من 5%)، حيث كانت نتيجة الاختبار (1.0000)، وهذا يعني معنوية النموذج، وبهذا يكون نموذج التأثيرات العشوائية أفضل استخداماً.

#### جدول (9) اختبار الفرضية الرابعة الخاصة بمؤشر (الحقوق ÷ الودائع)

| Prob.  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable             |
|--------|-------------|------------|-------------|----------------------|
| 0.1162 | 1.576251    | 0.08378    | 0.132058    | C                    |
| 0.0117 | 2.539392    | 6.68E-05   | 0.00017     | X1 السيولة           |
| 0      | 12.38863    | 0.374701   | 4.642037    | X2 العائد على الأصول |
| 0.127  | -1.530892   | 0.035838   | -0.054864   | X3 العائد على الحقوق |
| 0.0001 | -4.084088   | 0.025865   | -0.105636   | X4 عائد السهم        |
| 0.8339 | 0.20992     | 0.009127   | 0.001916    | X5 الحجم             |

من الجدول (9) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن المتغيرات (السيولة وعائد على الاصول والعائد على السهم) لهما أثر على نسبة عدم كفاية رأس المال المقاسة بمؤشر (الحقوق ÷ الودائع)، لان مستوى المعنوية كانت أقل من 5%، في حين تبين عدم وجود أثر لباقي العوامل عليها باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%.

2-تنص الفرضية (أن هناك أثر سلبي لمؤشر السيولة على نسبة عدم كفاية رأس المال المقاسة بمؤشر (الحقوق ÷ الاصول)).

جدول (10) اختبار الفرضية الرابعة الخاصة بمؤشر (الحقوق ÷ الاصول)

| Prob.  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable             |
|--------|-------------|------------|-------------|----------------------|
| 0.8773 | 0.154585    | 0.053511   | 0.008272    | C                    |
| 0.0082 | 2.663702    | 4.57E-05   | 0.000122    | X1 السيولة           |
| 0      | 12.77201    | 0.25111    | 3.207174    | X2 العائد على الأصول |
| 0.0154 | -2.439364   | 0.024299   | -0.059274   | X3 العائد على الحقوق |
| 0.0004 | -3.618657   | 0.016891   | -0.061122   | X4 عائد السهم        |
| 0.0601 | 1.88779     | 0.005857   | 0.011058    | X5 الحجم             |

من الجدول (10) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن المتغيرات (السيولة والعائد على الاصول والعائد على الحقوق والعائد على السهم) لهما أثر على نسبة عدم كفاية رأس المال المقاسة بمؤشر (الحقوق ÷ الأصول)، لان مستوى المعنوية كانت أقل من 5%، في حين تبين عدم وجود أثر لعامل الحجم عليها باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%.

3- تنص الفرضية (أن هناك أثر سلبي لمؤشر السيولة على نسبة عدم كفاية رأس المال المقاسة بمؤشر (الحقوق ÷ الاصول الخطرة)).

جدول (11) اختبار الفرضية الرابعة الخاصة بمؤشر (الحقوق ÷ الاصول الخطرة)

| Prob.  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable             |
|--------|-------------|------------|-------------|----------------------|
| 0.8773 | 0.154585    | 0.053511   | 0.008272    | C                    |
| 0.0082 | 2.663702    | 4.57E-05   | 0.000122    | X1 السيولة           |
| 0      | 12.77201    | 0.25111    | 3.207174    | X2 العائد على الأصول |
| 0.0154 | -2.439364   | 0.024299   | -0.059274   | X3 العائد على الحقوق |
| 0.0004 | -3.618657   | 0.016891   | -0.061122   | X4 عائد السهم        |
| 0.0601 | 1.88779     | 0.005857   | 0.011058    | X5 الحجم             |

من الجدول (11) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن المتغيرات (السيولة والعائد على الاصول والعائد على الحقوق) لهما أثر على نسبة عدم كفاية راس المال، لان مستوى المعنوية كانت أقل من 5%، في حين تبين عدم وجود أثر لباقي العوامل عليها باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%.

4- تنص الفرضية (أن هناك أثر سلبي لمؤشر السيولة على نسبة عدم كفاية رأس المال المقاسة بمؤشر (الحقوق ÷ التسهيلات)).

جدول (12) اختبار الفرضية الرابعة الخاصة بمؤشر (الحقوق ÷ التسهيلات)

| Dependent Variable: D4 |             |            |             |                      |
|------------------------|-------------|------------|-------------|----------------------|
| Prob.                  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable             |
| 0.1266                 | 1.532409    | 4.581349   | 7.020502    | C                    |
| 0.8799                 | 0.151218    | 0.004677   | 0.000707    | X1 السيولة           |
| 0.3595                 | 0.917959    | 24.24207   | 22.25323    | X2 العائد على الأصول |
| 0.9929                 | 0.008966    | 2.443863   | 0.021912    | X3 العائد على الحقوق |
| 0.9403                 | -0.074973   | 1.508548   | -0.113101   | X4 عائد السهم        |
| 0.1472                 | -1.453834   | 0.505175   | -0.73444    | X5 الحجم             |

من الجدول (12) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن المتغيرات جميع المتغيرات ليست لها أثر على نسبة عدم كفاية رأس المال، لان مستوى المعنوية كانت أكبر من 5%.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها:

- ليس هناك أثر لمؤشر السيولة على مخاطر السيولة المقاسة بواسطة (الأصول السائلة / الالتزامات)، وكذلك المقاسة بواسطة (الأصول السائلة / الودائع).
- هناك أثر لمؤشر السيولة ومخاطر الائتمان المقاسة بواسطة (الالتزامات / الأصول).
- ليس هناك أثر لمؤشر السيولة على مخاطر الائتمان المقاسة بكل من (التسهيلات / الودائع) و(التسهيلات / الأصول).
- ليس هناك أثر لمؤشر السيولة على مخاطر التشغيل المقاسة بواسطة (مصرف التشغيل / إجمالي الأصول).
- هناك أثر إيجابي لمؤشر السيولة على نسبة عدم كفاية رأس المال المقاسة بواسطة كل (حقوق الملكية / الأصول)، (حقوق الملكية / الأصول الخطرة) (حقوق الملكية / الودائع)
- لا توجد علاقة بين مؤشر السيولة ونسبة عدم كفاية رأس المال المقاسة بواسطة (حقوق الملكية / التسهيلات)

المراجع العلمية

أمجد ابراهيم ادم محمد، العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، 2021.

ايوب بودور، تأثير ادارة المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك، رسالة ماجستير، جامعة 8 مادي، 2019

- بختي صالح، تقييم الاداء المالي للمؤسسة من خلال قائمة التدفقات النقدية، رسالة ماجستير، جامعه اكلي محند او الحاج -البويه-، 2018.
- بن عبيد حسام الدين، دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار، رسالة ماجستير، جامعة محمد حيضر -بسكرة - 2016.
- حميدات محمد واخرون، دور قائمه التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادى، 2020.
- <https://www.fecg.univ.bouira.dz>، ادارة المخاطر المالية، دانيا ابراهيم غيا، دور المشتقات المالية كأدوات لتحوط التعاقدى اتجاه المخاطر المالية ومدى امكانية تطبيقها في المصارف السورية، رسالة ماجستير في الاسواق المالية، جامعة دمشق، 2013.
- دعاء كريم كاظم الحسناوي، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الاداء المالي، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2018.
- سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الاسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008.
- صبري احمد شهاب، اثر ادارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الاردني قبل وبعد الازمه المالية العالمية، رساله ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2016
- ضاهر النويران، التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية راس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الاردني، المجلد 38 ، العدد 121 ، جامعة الزرقاء الخاصة ، 2019
- عبد الكريم قندوز، محمد موعش، محددات كفاية راس المال المصارف، <https://www.amf.org.ae>
- عبد النصر شحده السيد احمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الارباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الاوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير محاسبه، جامعة الشرق الاوسط، 2008
- فاطمة بشير قره فلاح، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2018
- محمد علي الحريث، حسن احمد الحزوري، مخاطر الائتمان أثرها على كفاية راس المال المصرفي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 43، 2018
- مرزاقه صالح، بوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية مجلة الاقتصاد والمجتمع، 2010
- مصطفى عبدالله سوران، تحليل كفاية راس المال المصرفي واثره في المخاطر المصرفية وفقا للمعايير الدولية ، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية، مجلد 4، العدد 3، 2019،

نسرین فرحات، أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي -، 2016

نضال رؤوف احمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية راس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36 جامعة بغداد \_المعهد العالي لدراسات المحاسبة والمالية.

نوري محمد معاني، مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية فرع مصراته، 2015.